الأمم المتحدة

S/2000/1034

مجلس الأمن

Distr.: General
26 October 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أحيل طيه نص بيان صادر عن دائرة الصحافة التابعة لوزارة خارجية ناغورني كاراباخ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موفسيس أبليان

السفير

الممثل الدائم

261000 261000 00-71240 (A)
0071240

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن دائرة الصحافة التابعة لوزارة خارجية جمهورية ناغورني كاراباخ

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أصدرت وزارة خارجية جمهورية أذربيجان بيانا استخدمت فيه، بأسلوبها المميز، مفردات لا تستخدمها عادة دوائر السياسة الخارجية، يطلق جزافا اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد كاراباخ.

وكان مصدر القلق لأذربيجان هذه المرة هو مذكرة التعاون المتبادل الموقعة بين حكومتي جمهورية ناغورني كاراباخ وجمهورية أرمينيا في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومشروع قانون صاغه مجلس وزراء جمهورية ناغورني كاراباخ وقدمه إلى البرلمان يتعلق بإعادة إطلاق الأسماء التاريخية على المقاطعات الإدارية في الجمهورية. وتعتبر وزارة خارجية جمهورية ناغورني كاراباخ هذه الادعاءات بمثابة تدخل فاضح في الشؤون الداخلية لجمهورية ناغورني كاراباخ.

وترى وزارة خارجية جمهورية ناغورني كاراباخ أن من المناسب التذكير بأنه حتى إبان الحقبة السوفياتية فإن المسائل المتعلقة بالتقسيم الإداري والإقليمي في جمهورية ناغورني كاراباخ كانت تقع بالكامل ضمن اختصاص سلطات ناغورني كاراباخ.

والمهمة العاجلة التي ينبغي الآن لحكومة جمهورية ناغورني كاراباخ القيام بها هي محو الآثار المدمرة التي لا سبيل إلى التغلب عليها حتى اليوم والناجمة عن الاعتداء المسلح الذي شنته أذربيجان على ناغورني كاراباخ، وتهيئة ظروف عيش طبيعية. إن تحديد أشكال وأساليب التعاون مع الهياكل الرسمية وغير الرسمية في أي بلد إنما هي من صلاحية السلطة التنفيذية التي تضطلع فعليا بمهام الإدارة في إقليمها.

وتوجه وزارة خارجية جمهورية ناغورني كاراباخ انتباه المجتمع الدولي والمحافل المهتمة إلى أن الإجراءات الرسمية الصادرة عن باكو تتعارض مع استعدادها المعلن لإشاعة السلام والاستقرار في المنطقة. لذا، فإننا مجبرون على أن نصف سياسة أذربيجان هذه الهادفة إلى عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية ناغورني كاراباخ بأنها سياسة عدائية بشكل علني.

فأي ''مناخ مؤات لتسوية الصراع'' هذا الذي تتحدث عنه أذربيجان وهي تعمل منذ وقت طويل على عرقلة عملية التفاوض ورفض أي مبادرات أو مقترحات سلمية لإقامة تعاون اقتصادي، معوقة بذلك بناء الثقة بين الشعوب الأطراف في الصراع؟

وللأسف، فلا بد أن نلاحظ أن سلطات أذربيجان دأبت على توجيه انتقاد لا يستند إلى وقائع إلى البلدان الوسيطة وللمنظمات الدولية. وكمثال على ذلك، فما هو الهدف الذي يسعى المسؤولون الرسميون في باكو إلى تحقيقه عندما يعوقون عمدا أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من بعثات الوساطة التي تساعد الأطراف على حل المشاكل الإنسانية كالبحث عن المفقودين وإطلاق سراح سجناء الحرب؟

وواضح تماما أن سبب هذا المستوى المختلف من ''التصعيد'' الأخير الصادر عن المسؤولين في جمهورية أذربيجان هو حالة ما قبل الانتخابات التي ضُحي من أجلها بعملية السلام. فهذا هو السبب الذي يُضعف ثقتنا في أذربيجان كشريك مفاوض ولا يساعد على تطبيع الحالة في المنطقة.